مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies) ج وهران2/ المجلد 10 ع 2 خ / 16 /03/ 2021
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

مستقبل الظاهرة العسكرية في العالم العربي

The Future of Military Phenomenon in the Arab World

د. ولد الصديق ميلود D.Ould Seddik Miloud Seddikmiloud84@yahoo.fr	علوم سياسية	مختبر حماية حقوق الإنسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة-الجزائر

DOI : 10.46315/1714-010-002-040

الإرسال: 2020/03/07 **القبول**: 2020/09/11 **النشر**: 2021/03/16

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة بالوصف والتحليل الظاهرة العسكرية، حاضرها ومستقبلها، في ظل عمليات التغيير السياسية التي مست كثيرا من الدول العربية من حيث علاقتها بالسلطة السياسية، والوقوف على عناصر الاستمرار والتغير فيها وما تحمله من سمات جديدة للتكيف مع الواقع السياسي، وسيبدو جليا أنّ الاستنتاجات الأولية المصاغة بناء على ملامح الظاهرة وما تبعها من عوامل الاستمرارية لا التغيير تشي بسيطرة السيناريو الاتجاهي أو الخطي، وهو السيناريو الذي يفرض إستمرار سيطرة العسكر على المسار السياسي لعدم قدرة التحولات في البيئتين الداخلية والخارجية على تقليص أو الحد من سيطرة العسكريين.

كلمات مفتاحية: العسكاريتارية؛ مستقبل؛ العالم العربي؛ التحول السياسي.

Abstract:

This study is an analysis of the military phenomenon: its present and future in the light of the political change processes that touched many Arab countries in terms of their relation to the political authority, identifying the elements of continuity and change, with the new features they are bearing to adapt to the political situation. It is clear that the primary conclusions based on the characteristics of the phenomenon and the subsequent factors of continuity and not change that the directional or linear scenario is controlling, it is the scenario that dictates the continued control of the military on the political life as the internal and external transformations couldn't reduce or limit the military domination.

Keywords : Militarism, Future, Arab World, Political Transformation.

1- مقدمة:

مما لا شك فيه أن دراسة مستقبل أي ظاهرة من الظواهر يتطلب عملاً بحثي ميداني عميق يبدأ من وصف ماض الظاهرة ثم حاضرها، لتستشرف آفاق واتجاهات مستقبلها وعوامل التغير فيها. ذلك أن المستقبل كما يشير مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي كارتر زبغنيو بريجنسكي يجب

المنارة للاستشارات

تخطيطه، وبدون أن يكون هناك خيارٌ متأنٍ، فقد يسبب التغيير فوضى شاملة، في إشارة إلى ضرورة التنبؤ بالمستقبل والاستعداد للتعامل مع ما يكتنفه من متغيرات.

والظاهرة العسكرية واحدة من هذه الظواهر التي رافقت تشكيل الدولة القومية بمختلف أنماط أنظمتها ماضياً وحاضراً وحظيت بأهمية بالغة ضمن الدراسات الأمنية المستقبلية في علم السياسة سيما التي تتناول دور المؤسسة العسكرية في بناء قدرات الدولة وصنع القرار السياسي، وتشكلت بموجب ذلك عدة مقاربات ونظريات أعدها مهتمون بالشأن الأمني والعسكري أمثال "كارل فون كلاوزفيتز " "وصمويل هنتنغتون " "وموريس جانوينز ""وبير لموثر" "وتورد لينغر" وغيرهم.

وعلى هذا النحو زاحمت المؤسسة العسكرية لما يتوافر لها من إحتكار قوة السلاح والإكراه المادي، الدولة في كثير من وظائفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما مس في الصميم سلبا أو ايجابيا _ إتجاهات الفعل السياسي _الاجتماعي الاقتصادي.

وتعد التجربة ماثلة في العالم العربي حيث ترافق تأسيس كثير منها تحت رعاية الجيش باعتباره مؤسسة سابقة عن نشأة الدولة القومية حتى أضحت تلعب أدواراً متقدمة في الفعل السياسي والشأن العام وتشغل حيزاً معتبراً في الحياة السياسية وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين بـ " زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية " ليعبر بذلك عن تشابك العلاقات وتعقد مفرداتها.

فالمؤسسة العسكرية في هذه الوحدات هي جزء لا يتجزأ من جهاز الدولة، وتعتبر بمثابة التنظيم السياسي المتميز عن الأحزاب والتشكيلات الأخرى. والجزائر واحدة من هذه الوحدات السياسية التي تلعب فيها المؤسسة العسكرية على مدار الخمسين سنة الماضية أدواراً متقدمة في توجيه العملية السياسية وفقا لأطر بعينها وفي صناعة القرار السياسي داخليا وخارجيا.

لكن ضمن راهنيه الفعل السياسي ثمة تحولات سياسية عرفتها المنطقة نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 تحت مسمى أحداث الربيع العربي، حيث تهاوى المنظور التقليدي الذي اعتقده كل من هنري كسنجر وحليم بركات في مؤلفه المجتمع العربي المعاصر حول عقيدة "الاستثناء العربي" مما كوَّن مركبا مجتمعيا مدنيا أزاح تلك المنظورات التقليدية التي تتبنى أبوية العسكر ودعت في المقابل إلى ضرورات إبعاد المؤسسة العسكرية عن أي عملية سياسية وتمجيد الفصل بين السلطات، تجلى هذا في مصر وتونس واليمن.

إشكالية الدراسة:

بناءً على هذه المسارات التي تشي بكثير من التحول المستقبلي في دور العسكر السياسي نطرح ضمن هذه الدراسة الإشكالية التالية:

المنارة للاستشارات

هل يمكن إستشراف بوادر خفوت العسكاريتارية من حيث تأثيرها وظيفيا وبنيويا في الحياة السياسية في ظل عمليات التحول التي يشهدها العالم العربي؟.

التساؤلات:

وتفكيكا لهذه الإشكالية نطرح مجموع التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما أهم المقاربات النظرية التي عالجت ظاهرة العسكاريتارية؟
- ✓ فيما تتجلى مظاهرها في العالم العربي؟
- ✓ إلى أي مدى ساهمت التحولات في البيئتين الداخلية والخارجية في التأثير على الظاهرة؟
- ✓ أي سيناريو مستقبلي أقرب للتحقيق بناء على راهنيه الظاهرة ضمن السياق المعالج فيها؟

منهج وأداة البحث المعتمدة:

قصد إنجاز هذه الدراسة إستعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لمقتضيات الموضوع الذي يستدعي الإلمام بجميع خصائص ومميزات الظاهرة، ثم تحليل العوامل المؤثرة فيها بغرض الوصول إلى إستنتاجات عامة، وعلى هذا النحو تبنينا مقاربة النسق المفتوح باعتباره الأنسب للبحث ضمن المخرجات العملياتية التي تبرز ما يمكن الوصول إليه بعد تحديد الوقائع.

أما عن أدوات التحليل المنهجية فنستعين بتقنية السيناريو باعتبارها أداة مناسبة في عملية البناء والتركيب والأقرب للوصول إلى إستنتاجات منطقية ممكنة، إضافة إلى كونها الأداة المنهجية الأكثر إستعمالا في توضيح غايات التفكير الاستراتيجي في الدراسات المستقبلية عن غيرها من الأدوات مثل تقنية دلفي والتنبؤ والمحاكاة ...إلى آخره.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في مقامها الأول إلى:

- ✓ تحليل خصائص الظاهرة العسكرية ماضيها وحاضرها ثم إستشراف مستقبلها.
- ✓ الكشف عن حدود التمايز والتداخل في علاقتها بالسلطة السياسية.
- ✓ الوقوف على مكامن التغيير في هذه العلاقة سيما في ظل عمليات التغيير السياسية التي مست كثيراً من الدول العربية.

الدراسات السابقة:

إعتمدنا أثناء إعدادنا لهذا البحث على دراسات ذات صلة بالموضوع منها: دراسة صمويل هنتغنتون حول نظرية العلاقة الحديثة العسكرية وسياستها (الجندي والدولة) ثم الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر لأحمد بيلي Aḥmad Biyalī الأكاديمي التركي ورسالة الدكتوراه الشهيرة حول علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية للكاتب المصري أحمد إبراهيم خضر "والجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الصادرة عن

المنارة للاستشارات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بإشراف المفكر عزمي بشارة، وضمن غايات الظاهرة ضمن سياقاتها المحلية اِستعنا بدراسة نور الدين ثنيو حول إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية الصادرة أيضا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2_العرض:

2_1 المقاربات النظرية المساهمة في تحليل الظاهرة العسكاريتارية ضمن سياقات مختلفة

على الرغم من تعدد ووفرة النظريات والبحوث في مجالات البحث السياسية المختلفة فإنَّ ذلك لم يكن متوفراً بالنسبة للجوانب العسكرية، وقد كان واضحا أنَّ السياسيين قد أهملوا دراسة هذه الجوانب أو حتى التعرض لها في كل جهودهم العلمية نستثني من ذلك الكتابات الرائدة التي صاغها هارولد لازويل Laswell سيما المتعلقة بمفهوم الدولة العسكرية في مقالته الشهيرة The Garrison State حيث يعتبر تلك الدولة إطاراً نظريا تطوري يسود فيها متخصِّصو العنف "العسكريون" بدلا من متخصصي التفاوض "رجال الأعمال" (خضر، أ، 1998، 35)

تطرق هارولد لاسويل في مرحلة مبكرة من العقد الرابع من العقد العشرين إلى اِحتمال عسكرة الدولة والمجتمع بوصول نخبة أمنية إلى عملية صنع القرار، نتيجة إجهاد المنظومة السياسية بسبب التوتر الدائم الناجم عن حروب طويلة ومستمرة من خلال مركَّب الدولة الثكنة (مركَّب نظري theoretical Construt) التي يفرض فيها الجيش والشرطة "اختصاصيو العنف" على المجتمع عملية تعبئة شاملة في خدمة المعركة ضد العدو، حيث تشمل تقييد الحريات وتوجيه البحث العلمي والإعلام والتعليم وكذلك مجالات مثل الطب وغيره في خدمة المجهود الحربي (خضر، أ، 1998، 37)

إضافة إلى جهود لاسويل أبدى هانز سبيير Spiere اهتماما مستمرا ومنظما بالتنظيمات العسكرية كأحد عوامل التغيير الاجتماعي وتعتبر تحليلات مارشال Marshall وهو كاتب صحفي ومؤرخ عسكري من التحليلات المعمقة التي تتميز ببعد النظر في دراسة السلوك العسكري.

أما سبندلر فهو لم يركز في تحليله على نسق عسكري معين وإنما نظر إلى الأنساق العسكرية في عمومها آخذا بوجهة نظر من أن النسق العسكري هو أحد وحدات المجتمع وأنه اِنعكاس للقيم والأنماط الثقافية، فالجماعة هي الشكل الأساسي لكل العلاقات الاجتماعية في كل الأنساق العسكرية والبيروقراطية هي النموذج الذي تُدار كل الأنساق وفقا لأسسها (خضر، أ، 1998، 37)

تعد الوحدات السياسية العربية من ضمن الدول حديثة الاستقلال حيث يعد العسكر القضية المركزية في تاريخها ومفتاح فهمها يكمن في رصد العلاقة بين المدنيين والعسكريين، ودور المؤسسة العسكرية وأهدافها، ضمن هذا الإطار يطرح المفكر عزمي بشارة في كتابه الجيش والسياسة مقولات علمية ومقاربات عملية لعدد من المؤسسات العسكرية العربية، التي اِنخرطت

المنارة للاستشارات

في العمل السياسي المباشر وصعدت للحكم، كعينة تاريخية يمكن تحليلها واستنتاج آراء ومقولات نظرية، تتحرّر من الصخب الأيديولوجي والأحكام المسبقة والخصومة السياسية والخطابات التعبوية السلطوية وإكراهاتها. فيتكلم عن الدولة الثكنة والدولة البريتورية، يقول: "إذا كان خطر الدولة الثكنة، أي عسكرة المجتمع قائمًا في الدول المتطورة فإن الخطر في الدول ذات البنية المتخلفة نسبيًا معكوسٌ، ويتجلّى في ضعف المؤسسات وعدم تمكّن المجتمع من إنتاج وحدته بالتفاعل الجدلي مع مؤسسات الدولة، إلى درجة فرض النظام عليه من خارجه"، إذ يرى أنَّ التماسك الوطني ليس بنيويًا داخل المؤسسات، ولا ينبع منها، والجيش يمثل التجسيد الحقيقي للدولة. أما عن جذور البريتورية فتعود حسب وجهة نظره إلى الفجوة بين المدينة والريف، يقول: "يؤدي النشاط السياسي في المدينة ضد النخبة الحاكمة إلى عدم الاستقرار، وغالبًا ما يُستخدم الريف لقمع هذا النشاط السياسي، لكن إذا استدار الريف ضد النظام فسيواجه الأخير ثورة وليس عدم اِستقرار فحسب" (بشارة، ع، 2016، ص.99) وبهذا يكون تطلع الجيش إلى السياسة وإلى إحداث عملية التغيير السياسي والإجتماعي أمر محتما ومهمًا لاستقرار الدولة (بشارة، ع، 2016، 99)

2_1_1خلاصة توضيحية:

وكخلاصة توضيحية لما أوردناه من اِجتهادات في فهم ظاهرة العسكرة ينظر علماء البوليمولوجيا والسياسة إلى قضايا البعد الإنساني في العلاقات المدنية العسكرية – Civilian) (Military Relations بإعتبارها إطارا أوسع يمكن من خلاله فهم العسكاريتارية بصورة أكثر موضوعية، وللإعتقاد أنها تدخل ضمن قضايا العلاقات الإنسانية المدنية العسكرية ذلك أن طبيعة تلك العلاقات لا بد وأن تفصح عن الظروف التي يتحدد في ضوئها حجم ونوع وعوامل التدخل العسكري في الشئون السياسية سيَّما وأنها – العلاقات المدنية – العسكرية المحدد الرئيسي – وفق هذا الإتجاه – لدور كل من المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية. لذا يتم تناول العلاقات المدنية العسكرية من خلال نموذجين مختلفتين ولكنَّهما متداخلان (نون، ج، 2007، 121)، (Huntington , S, 1957, 83-84) ، (J. Vandoorn, 1970, 13)

<u>الأول</u>: نماذج السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

<u>الثاني</u>: نماذج التدخل العسكري في الشئون السياسية.

2 - 2مظاهر العسكاريتارية في العالم العربي

مثَّلت الظاهرة العسكارتارية وما تبعها من حكم العسكريين أحد الملامح الرئيسية التي شكلت عالم السياسة في بلدان الوطن العربي، إذ أصبح الضباط العسكريين أحد مكونات السلطة الحاكمة في هذه البلدان، فاتسم عصر ما بعد الاستعمار الغربي بتأسيس الدول العربية حديثة

المنارة للاستشارات

الإستقلال والتي حادت مؤسساتها العسكرية عن مهمة الجيوش الاحترافية وهدفها في الدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية وأولت اهتماما بالغا بالحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي فكانت النتيجة لإهتمام تلك الجيوش بالشؤون الداخلية موجة من التدخلات العسكرية لقلب أنظمة الحكم (أبومهارة، 2020)

فمنذ العام 1949 وقعت في بلدان العالم العربي العديد من الانقلابات العسكرية جعلتها ترزخ تحت الحكم العسكري لعقود طويلة، تارة بداعي إنقاذ البلد من الكوارث الاقتصادية والسياسية، وأخرى بسبب طموحات القادة العسكريين ورغبتهم في الوصول للسلطة، وقصد النظر في مآلات سيطرة العسكريين والبحث ضمن دوافعهم من الانقلابات يتعين اِستعراض الآتي (بيلي، أ، 1993، 119-150)

أولا : كثير من البلدان العربية حكمت منذ القدم بواسطة نخب عسكرية في العهد المملوكي والعهد العثماني وكذلك في عهد الاستعمار الغربي، وتمتع القادة العسكريون في هذه العهود بمكانة تفوق المكانة التي كان يتمتع بها القادة المدنيون وما وقوع الانقلابات في العصر الحديث إلا امتدادا للحالة التاريخية الأولى في تعزيز هيمنة التقاليد العسكرية واسترجاع العسكر لدورهم التاريخي التقليدي في حماية الدولة ضد ما يحيق بها من أخطار.

ثانيا : إن الانقلابات العسكرية التي حصلت في بلدان العالم العربي لم تكن تستهدف الإطاحة بالحكم المدني الديموقراطي، بل إنها وجهت للإطاحة بالسياسات الفاسدة الممارسة على الصعيدين الداخلي والخارجي للدولة أو كما كانت تعتقد، ولم تكن منافسة عسكرية مدنية لإثبات أفضلية الحكم العسكري في مواجهة الحكم المدني، فكثير من الانقلابات العسكرية التي حصلت في العالم العربي قادها عسكريون وأسقطوا بها رؤساء عسكريين، ومثال ذلك الانقلابات التي حصلت في سوريا أوت 1949 وفبراير1954 ضد الرئيسين العقيد حسني الزعيم، والعقيد أديب الشيشكلي والانقلاب الذي حصل في السودان الذي أسقط حكم العقيد جعفر النميري، والمحاولات الانقلابية التي كانت تستهدف الإطاحة بحكم الرئيس عمر حسن البشير وغيرها من مثل التي حصلت في العراق وموريتانيا وكذلك المحاولات التي وقعت في ليبيا للإطاحة بحكم العائلة السنوسية ثم ضد العقيد معمر القذافي نفسه سنتي 1973-1993.

في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة ينظر إلى العسكريين باعتبارهم حماة الوطن من الممارسات الفاسدة ودليل ذلك حصول كثير من الانقلابات العسكرية على التأييد الشعبي، فالشعب لم يعد يهتم بالجيش أو من يحكم البلاد كل ما أهمهم عودة الاستقرار الذي غاب عن السابق.

المنارة للاستشارات

ثالثا: قليلة هي الحالات التي قام فيها العسكر في العالم العربي عقب إنقلابهم بتسليم الحكم إلى سلطة مدنية، ففي جل الوحدات السياسية نجد أن أغلب مشاريع النهضة والتنمية تمت في ظل وصول النخب المدنية للسلطة بعد سقوط حكوماتها العسكرية كما هو الحال في دول أمريكا اللاّتينية والدول الأسيوية، لكن في العالم العربي نجد أن الدول التي سقطت فيها الحكومات العسكرية مازالت تشهد إنقسامات سياسية وحروب داخلية لم تنتهي، حالة العراق وليبيا مثلا.

2_3 أسباب إستحواذ العسكر على السلطة في العالم العربي (مأزق الحكم المدني):

يرى كثيرٌ من الباحثين أن الانقلابات التي وقعت في العالم العربي جاءت على خلفية فشل النخب المدنية وتناحرها على السلطة وعدم إيجاد آلية للتعاون بينها للوصول لتوافق ينظم الحياة داخل الدولة، حيث أن تخلف المؤسسات المدنية ممثلة في الأحزاب والقوى السياسية عن تلبية طموحات الجماهير وضعف تنظيمها مقارنة بالتنظيم الذي تحظى به المؤسسة العسكرية وتزايد الوعي لدى قيادات الجيش بأن لديهم القدرة التي تمكنهم من إزاحة النظام الحاكم كلها عوامل فتحت المجال للعسكر للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة (أبومهارة، 2020)

مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة1914 دخل العرب _ من أجل تقرير مصيرهم _ في صراع مع الإمبراطورية العثمانية وأعلنوا الحرب ضدها فيما عرف بالثورة العربية الكبرى (بشارة، ع،2016، 155)، تبعت هذه الثورة العديد من الانتفاضات إجتاحت العالم العربي وقد كان الهدف الرئيس من وراء هذه الانتفاضات المطالبة بالاستقلال وحق تقرير المصير، وبنهاية الحرب العالمية الثانية منحت الدول العربية استقلالها، وفور الاستقلال وجدت التيارات والأحزاب الفكرية الشيوعية منها والليبرالية والاشتراكية والإسلامية التي ساهمت عبر قياداتها في الدفاع عن القضايا الوطنية وفي إستقلال بلدانها عاجزة عن طرح الحلول والبدائل للمشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها شعوب المنطقة ما زاد من حدة الاستقطاب بينها حول القضايا والأهداف الوطنية العليا ما أفقدها الدعم الشعبي، ففي مصر بدأ الاستقطاب السياسي بين القصر وحزب الوفد وأحزاب الأقلية وبلغ أشده في الانقسامات الداخلية للحزب الواحد وتشكل صراعات مريرة حول صياغة دستور الدولة وفي تناوب الوزارات حتى أنَّ معدل بقاء بعض الوزارات في الحكم في الفترة الممتدة من 1922 إلى 1952 لم يزد عن السنة بسبب إحتدام الصراع ما فتح المجال أمام العسكر في جويلية 1952 بقيادة الضابطين محمد نجيب وجمال عبد الناصر للانقلاب على السلطة ولم يتنازل العسكر في مصر عن الحكم طيلة 59 عاما ليأتي عام 2011 ليسقطه بانتفاضة شعبية تولى على إثرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية رئاسة الدولة في المرحلة الانتقالية نظم وأشرف فيها على إستفتاء دستوري وانتخابات برلمانية وأخيرا انتخابات رئاسية في جوان 2012 أسفرت عن إنتخاب حاكم مدني لكن سرعان ما استغل العسكر سوء الأوضاع الداخلية وتزايد حدة

المنارة للاستشارات

الاستقطاب والمظاهرات المناهضة للرئيس المنتخب محمد مرسي للتدخل مرة أخرى فعزل الرئيس جويلية 2013 وعطّل أحكام الدستور واستولى على السلطة التي لم يغادرها سوى لفترة وجيزة (بشارة، ع، 2016، 155)

أما في السودان لم تكن حالة النخب المدنية فيه بأفضل من مصر فقد فشلت التجربة الديمقراطية الحديثة بفشل القوى السياسية المتعددة بعد الاستقلال في الاتفاق على صيغ توافقية لشكل الحكم والتنمية والدستور ومشكلة جنوب السودان وبسبب تشظيها وانقسامها فتحت الباب أمام الجيش المؤسسة الأكثر اتحادا وتماسكا ليطيح بالحكم المدني في نوفمبر سنة 1958 لتبدأ مرحلة سياسية جديدة في السودان محورها تعاقب المدنيين والعسكريين على السلطة وتحالف المدنيين مع العسكريين للانقلاب (بشارة، ع، 2016، 174)

أما العراق وسوريا فقد تحولتا إلى ميدان للانقلابات العسكرية المتتالية فسجلتا أعلى نسبة من الانقلابات التي وقعت في بلدان العالم العربي، فقد شهدت هاتين الدولتين أكثر الصراعات السياسية القائمة على التأثر بالأفكار القومية والوحدة العربية، وامتد هذا الصراع لقلب المؤسسة العسكرية حيث أصبحت هذه الأفكار المحرك الأساسي لبعض الانقلابات في هذين البلدين (بشارة، ع، 2016، 199)

3_مناقشة الظاهرة ضمن سياقها الجزائري:

تعود الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية إلى الحرب التحريرية، حيث شكّل جيش التحرير الوطني النواة الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني الشعبي سنة 1963 ولعل وصف الجيش الوطني الشعبي بأنه "سليل" جيش التحرير الوطني له دلالات أعمق من الدلالة الرمزية والتاريخية، فالجيش الجزائري الحديث ورث في الحقيقة معظم خصائص وميزات جيش التحرير. لذلك من الضروري التذكير بأن نشأة هذا الأخير جاءت نتاج قناعة تشكلت لدى العسكريين من قدماء المنظمة الخاصة (التابعة لحزب الشعب) بضرورة تجاوز خلافات الساسة وإعلان الثورة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي. وهو الأمر الذي أرسى أول مبدأ يحكم علاقة العسكري بالسياسي في الجزائر.

ولم تكن الأزمات المختلفة التي عرفتها الثورة التحريرية إلا فرصة لترسيخ مبدأ أفضلية وأولوية القادة العسكريين العاملين في الميدان على القادة السياسيين البعيدين عن ساحة المعركة، أما مبدأ أولوية السياسي على العسكري الذي أقره مؤتمر الصومام سنة 1956 فكانت نتائجه عكسية حيث زاد إصرار قادة الجيش على تجاوز قرارات القيادة السياسية، ضمن هذا الإطار كتب الباحث الفرنسي جان فرانسوا داغوزان في منتصف التسعينات من القرن الماضي عن دور مؤسسة الجيش في الحياة السياسية في المغرب العربي قائلا "في أي بلد من بلدان المغرب حتى في

المنارة للاستشارات

ليبيا لا يلعب الجيش دورا أكثر أهمية في الحياة السياسية من الدور الذي يلعبه في الجزائر " (شكري، أ، 2002، 102)، ذات الأمر عززه الكاتب الأمريكي وليام كوانت حيث يؤكد أن الجيش الجزائري يشكل نمطا خاصا به في علاقته بالسلطة، لا يشبه الأنماط التي سادت في أمريكا اللاّتينية ولا شبه القارة الأيبيرية ولا التجربة التركية. وعلى هذا الأساس فإن دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وتأثيره على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر يبدو أعمق بكثير من مجرد تدخل ظرفي لوقف مسار سياسي رأت فيه القيادة العسكرية تهديدا لمستقبل الجمهورية" (شكري، أ، 2002، 102).

وحين نتحدث عن خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية فإنه يجب التفريق بين الخصائص العامة التي تميز الجيش عن غيره من البنى الأخرى المكونة للدولة وهي خصائص مشتركة بين كل الجيوش، وتعتبر بالنسبة للكاتب مجدي حماد أحد الأسباب المفسرة لظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية (خميس، ح، 2002، 148-155)، والخصائص المميزة للجيش الجزائري والتي ينفرد بها دون سواه من الجيوش الأخرى في العالم. فالأولى مرتبطة بالمؤسسة العسكرية كفئة وكتنظيم وهي بالأساس عوامل بنائية(Structural factors) ، أما الثانية فهي مرتبطة بنشأة تاريخ الجيش الجزائري وممارساته السلطوية، وهي مدخل أساسي لفهم علاقته بمسار التحول الديمقراطي، لذا من الضروري فهم المميزات التي حدت أسباب تدخل العسكر في السياسة والتي منها(نور الدين، ث، 2011، 37-39):

-1المشروعية الثورية: من بين المفارقات التي ينفرد بها الجيش الجزائر أنه من حيث النشأة سابق عن وجود الدولة الجزائرية، يقول رشيد تلمساني في هذا الصدد "الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر، بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش لذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي (إلى غاية 1988) قائم على المشروعية التاريخية أن تكون للجيش الوطني الشعبي كلمة الفصل في اختيار القيادات السياسية (إختيار بن بلة سنة 1962، إختيار خليفة بومدين سنة 1979) والقدرة على تنحية هذه القيادات إذا أراد ذلك (إنقلاب 19 جوان 1965). وفي انتظار تحقيق الانتقال الفعلي إلى الشرعية الدستورية فإن الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام بمهام إستثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة.

2 -الماضي السياسي: فالجيش الجزائري الذي شكل - إلى غاية مارس 1989 تاريخ إنسحابه من الحزب- طرفا أساسيا في السلطة الحاكمة في الجزائر، كان منذ نشأته يعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينه، ومهمة أساسية من مهامه، وأصبح بعد الاستقلال المحتكر لحق تعيين الرئيس أو تنحيته طيلة ثلاثة عقود من الاستقلال.

المنارة للاستشارات

3- المرافقة في التعمير وإنشاء البنى التحتية للدولة: من المميزات الأساسية للجيش الجزائري مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية طيلة العقدين الأولين للاستقلال، حيث ساهم أفراد الجيش بصفة مباشرة في إنجاز المشاريع الاقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة بإنجاز البنى التحتية من طرق وجسور وسدود، فالجيش الجزائري وبفضل المجندين في إطار الخدمة الوطنية التي أقرت سنة 1968 ساهم في إنجاز: مشروع السد الأخضر، طريق الوحدة الإفريقية، القرى الاشتراكية، بناء المطارات والمرافق الصحية.

4 – تداعيات وأسباب الظاهرة

عرف العالم خلال الثلاثين سنة الماضية عديد من التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية أثرت وظيفيا في إعادة تشكيل خارطة العالم وفق أقطاب ومنتظمات دولية مختلفة ومن ذلك :

- سقوط المعسكر الشرقي والتحول نحو القطبية الأحادية
- التحول الإقتصادي في ظل منظومة ليبرالية حرة
- التطور التكنولوجي وما رافقه من تدفق هائل للمعلومات بين جميع أنظمة الحكم ديمقراطية كانت أو حتى ديكتاتورية وظهور ما يسمى بالمواطن المراسل وتحول العالم إلى قرية صغيرة(عيسى أحمد، 2011).

5– نتائج الدراسة

لا شك أن المؤسسة العسكرية في العالم العربي كان لها دور مركزي في تحديد هوية ونمط النظام السياسي بل وكانت في غالب الدول سيما الجمهورية هي من يحكم، وبالموازاة لا يخفي دورها الريادي في بناء قدرات الدولة وتشييد البنية التحتية والقاعدية، من مثل ما كان للجيش الشعبي الوطني الجزائري من أدوار تجسدت في مساهمة عناصره في مختلف مشاريع التنمية التي استمرت لزهاء الثلاثين سنة بعد الاستقلال.

ومن ثمة فان الوقائع الآنية وطبيعة التحولات السياسية والاقتصادية وحتى التكنولوجية والمعلوماتية لم يكن تأثيرها ليلغي بشكل جذري مسألة تدخل العسكر في السياسة بل ولا حتى إزاحته من ممارسة السلطة فالمستقبل القريب يشي أن الظاهرة ستستمر نظرا لاستمرارية العوامل التي تتحكم فيها، وفق **سيناريو الاتجاه الخطي** تبعا للخلاصات التالية:

أولا: أثبتت تجربة الثورات العربية التي أسقطت العسكريين أن الشعوب العربية لم تكن مستعدة لمرحلة ما بعد سقوطهم، فالقوى السياسية التي تم التعويل عليها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج وهي بحاجة إلى الوقت كي تختمر وتكون قادرة على حمل عبء الدولة.

المنارة للاستشارات

ثانيا: أثبتت عملية التحول السياسي التي تنشدها الشعوب العربية أنها مسألة غاية في التعقيد خاصة ضمن دول لم تتجذر الممارسة الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة في مجتمعاتها وهي مسئولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق السياسيين وقدرتهم على الاتفاق على صيغ تنظيمية مناسبة لنقل المجتمع من الديكتاتورية إلى الديمقراطية وبالتالي يكون فشل الساسة المدنيين وليس قوة العسكريين هو السبب الرئيس في إستمرار ظاهرة الانقلابات العسكرية.

ثالثا: لازالت تساهم وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية في تغذية الضمير الجمعي بأفضلية العسكر وأولويته في الحكم والسلطة، يقول فؤاد إسحاق الخوري في مؤلفه حول العسكر والحكم في البلدان العربية " عاش الجيش ... عاش الشعب.. عاش قائد الثورة " هكذا تحي الجماهير سيطرة العسكر على الحكم في البلاد العربية وكثيرا ما تتمنى هذه الجماهير أو تتوقع أن تتحول الخبرة العسكرية من الثكنات إلى المؤسسات والتنظيمات الأخرى في المجتمع، اعتقادا منها بأن هذا الأمر سيدفع بهذه المؤسسات إلى المزيد من الفعالية والدقة في العمل. وتبرز هذه التمنيات والتوقعات في عدد من الإجراءات والمقاييس التي يتخذها العسكر، إما بهدف إثبات شرعية الحكم أو بهدف ترسيخ تصور العسكر وكأنه نموذج جديد للتنمية والتقدم (الخوري، ف، 1990، 5)

رابعا: على الرغم من التحولات التي صاحبتها عمليات الدمقرطة وما تبعها من إصلاحات دستورية وسياسية ظلت الثقافة السياسية في العالم العربي تجعل من الصورة: أن مهمة العسكر ليست مختصة بالدفاع عن الوطن فحسب وإنما هو بالإضافة إلى ذلك نموذج للتنمية وصورة مصغرة عن الدولة والمجتمع فالجيش في نظرهم هو الشعب.

6 - خاتمة:

بناء على ملامح الظاهرة وما تبعها من عوامل الاستمرارية لا التغيير لاحظنا أن المسار يتجه نحو تنامي سيناريو الاتجاهي أو الخطي وهو السيناريو الذي يفترض إستمرار سيطرة العسكر محل الدراسة في المستقبل والأسباب التي تم عرضها كافية لتفسير عدم قدرة التحولات في البيئتين الداخلية والخارجية عن أي عملية تغييريه ناجعة.

لذا تبدو الحالة العربية استثنائية وقد لا يمكننا فهم نتائج التحول الديمقراطي المتعثرة فيها فضلا عن طبيعة الأنظمة السياسية المتولدة جراء ثورات الربيع العربي دون الانطلاق من طبيعة العلاقة التاريخية بين الجيش والسياسة، تلك العلاقة العضوية التي حظيت بها النخبة العسكرية واستمدت منها مشروعيتها، ونمت سلطتها العسكريتارية داخلها، مع نشوء دولة ما بعد الاستقلال العربية.

وستظل عمليات التحول نحو الديمقراطية بطيئة مقارنة بنظيرتها في أوروبا الشرقية التي عرفت نفس الخصائص من حيث سيطرة العسكر وإرادتهم للعملية السياسية لعقود طويلة من الزمن.

المنارة للاستشارات

المصادروالمراجع

كتب :

إسحاق، الخوري فؤاد. (1990). العسكر والحكم في البلدان العربية، بيروت، لبنان: دار الساقي.

بشارة، عزمي. (2016). الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بيلي، أحمد.(1999). الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثنيو، نور الدين. (2017).إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

زمام، نور الدين. (2003). القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث، الجزائر: دار الكتاب العربي.

خضر، أحمد إبراهيم. (1998). الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية. القاهرة، مصر:دار المعارف.

نون، جوزيه. (2007). الطبقة الوسطى والانقلابات العسكرية، ترجمة عصام الخفاجي، بيروت، لبنان: دار بن خلدون.

والي، خميس حزام. (2002). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى التجربة الجزائرية. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

باللغات الأجنبية:

Baynham, Simon.(1986). Armed Forces in Africa Mount. Paris: On the Hague Mountan.

Huntington, Samaueil.(1957). The soldier and the state. New York : Random- House.

Vandoorn,Jean.(1970). Political change and the central of the military. Paris :The Hague Mountan.

مجلات ودوريات:

أبومهارة، أحمد علي.(2008). الجيش والسلطة... تاريخ من الصراع" مجلة ليبيا المستقبل. تم الاسترجاع من الرابط : http://www.libya-al-mostakbal.org

أحمد، عيسى .(2011). الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد.184.تم الاسترجاع من الرابط: file:///C:/Users/elitebook/Downloads/download-pdf-ebooks.org-kupd-706.pdf

مرتضى، إحسان.(2001). العسكريتاريا الاسرائيلية ودور العلاقات بين العسكريين والمدنيين في إدارة سياسة الدولة" منشورات الدفاع الوطني اللبناني. تم الاسترجاع من الرابط : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

مواقع الأنترنت:

بن يوب، رشيد.(2000). دليل الجزائر السياسي،الموسوعة الحرة ويكيبديا.تم الإسترجاع من الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AF_%D8%A7

المنارة للاستشارات